AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تأثير درجة الرافعة المالية في نسبة السيولة القانونية

دراسة تحليلية لعدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

The Effect Of The Degree Of Financial Leverage on The liquidity Ratio

"An Analytical Study Of A Number Of Commercial Banks Listed In The Iraq Stock Exchange"

م. م انوار محمود غفوري

Anwar Mahmoud Ghafouri

Anwar.M.25@tu.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

College of Administration and Economics / University of Tikrit .

المستخلص : يهدف البحث الى معرفة تأثير الرافعة المالية في نسبة السيولة القانونية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2012 -2021) ، فقد انطلقت المشكلة بالتساؤل الرئيس والذي مفاده : ما مدى تأثير الرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية للمصارف التجارية المبحوثة ؟ وتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية في العراق تم اختيار (4) مصرف (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف اشور ، مصرف المتحد) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، بالاعتماد على تقاريرها السنوية ، وقد تم اختيار الفرضيات من خلال استعمال أسلوب المنهج الوصفي و التحليلي ،حيث تم تجميع البيانات الخاصة بالمصارف المبحوثة من القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية ، استخدم في البحث التحليل المالي والتحليل الاحصائي من خلال تطبيق أسلوب تحليل الانحراف المعياري والانحدار التجمعي والانحدار الثابت والانحدار العشوائي وذلك لمعرفة مدى تأثير بين المتغيرات توصل البحث الى عدة استنتاجات وكان أهمها لا يوجد علاقة ذو دلالة معنوية بين الرافعة المالية ونسبة السيولة القانونية، اما التوصيات ، تعزيز إدارة الأصول ذات العائد ، ضرورة تعزيز الاستثمار في الأصول المدرة للدخل والتخلص من الأصول منخفضة العائد بهدف تحسين الربحية ودعم المخصصات والسيولة المستقبلية للمصارف.

كلمات المفتاحية : الرافعة المالية ، نسبة السيولة القانونية .

Abstract:

The study aims to examine the impact of financial leverage on the legal liquidity ratio for a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2012–2021). The research problem stems from the main question: To what extent does financial leverage affect the legal liquidity ratio of the surveyed commercial banks? The research population consists of commercial banks in Iraq, and a purposive sample of four banks was selected (Iraqi Investment Bank, Middle East Bank, Ashur Bank, and United Bank), based on their annual financial reports. The research hypotheses were formulated using the descriptive and analytical approach. Data were collected from the financial statements and annual reports published in the Iraq Stock Exchange. Financial and statistical analyses were applied using standard deviation analysis, pooled regression, fixed-effect regression, and random-effect regression to determine the relationship between the variables. The study reached several conclusions, the most important of which is that there is no statistically significant relationship between financial leverage and the legal liquidity ratio. The study recommends enhancing the management of income-generating assets, by increasing investment in profitable assets and eliminating low-yield assets in order to improve profitability and support future provisions and liquidity for banks.

.Keywords: Financial leverage, Legal liquidity ratio

المقدمة: يؤدي المدير المالي في المصارف دورًا محوريًا في إدارة الموارد المالية، ولا سيما إدارة النقد بما يضمن توفير التمويل اللازم لممارسة الأنشطة المصرفية، وتشمل مصادر التمويل التي يعتمد عليها المصرف كلًا من المصادر الداخلية المرتبطة بحقوق الملكية، والمصادر الخارجية مثل الودائع بأنواعها المختلفة والاقتراض، وتعد الأموال المتحصلة من المصادر الخارجية أحد أشكال الرافعة المالية، والتي يُعبر عنها بمؤشرات مثل (نسبة المديونية و نسبة القروض) إلى حقوق الملكية، ويؤدي ارتفاع أو انخفاض هذه النسب إلى التأثير المباشر في نشاط المصرف وصافي أرباحه، إذ إن الاعتماد على التمويل الخارجي يزيد من التزامات المصرف المتعلقة بسداد الفوائد على الودائع الثابتة والادخار، فضلًا عن الفوائد المترتبة على القروض التي يحصل عليها المصرف، لنسبة السيولة القانونية تمثل قياس قدرة الاحتياطي والثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على لمصرف بجميع الظروف وتعد اكبر نسب السيولة ،ولذلك اصبح من الضروري الاهتمام بالجوانب الفعالة والحقيقية لمراقبة الرافعة المالية والاهتمام بها يعطي انطباع واضح عن ما ستؤول اليه الأمور من اختيار النسبة السيولة القانونية للمصارف التجارية بشكل خاص والمؤسسات المالية بشكل عام ، ومن هذا المنطق ، تناول هذا البحث

تحليل تاثير الرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية في المصارف التجارية بالاعتماد على لبيانات المالية المستخرجة من تقارير السنوية للمصارف خلال مدة الدراسة ، ويأتي أهمية هذا العنوان لنظرا لأهمية في فهم العلاقة بين الرافعة المالية ونسبة السيولة القانونية في القطاع المصرفي العراقي ، ولا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية والمنافسة المتزايدة ، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، اذ تضمن المبحث الأول المنهجية البحث ودراسات السابقة ، والمبحث الثاني الاطار النظري لرافعة المالية والسيولة القانونية ، وتضمن المبحث الثالث التحليل المالي للمؤشرات وتحليل الاحصائي للبحث .

المبحث الأول: الاطار المنهجي للبحث

اولا- **مشكلة البحث**: ان استعمال الرافعة المالية السليم الامثل يمكن من تجنب حدوث الازمات المالية التي تعصف بها في أوقات العسر المالي والتلكؤ الذي قد يطالها في التعاملات على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف بجميع الظروف ، واستناد الى ما تقدم فان التحدي الأكبر الى إدارة المصارف ينطوي على البحث وفهم اثر الرافعة المالية في نسبة السيولة القانونية ، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤل لاتي : (**ما مدى تأثير لرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية للمصارف المبحوثة) ؟**

ثانيا- أهمية البحث: تمكن أهمية البحث في النقاط الاتية :

1- يسهم البحث تعزيز التركيز للجهات التي تهتم بهذا الجانب، وبالشؤون المالية والاستثمارية في ميدان المصارف في العراق .

2- يوضح الطرق والأساليب المستخرجة من المتوقع الوصول اليها لتساعد المصارف عينة البحث في الأخذ بنظر الاعتبار الرافعة المالية التي تؤثر على نسبة السيولة القانونية .

ثالثا-هدف البحث : يمكن استعراض اهم اهداف البحث على النحو التالي :

1. التعرف على الرافعة المالية وانعكاسه على نسبة السيولة القانونية للمصارف المبحوثة.
2. تسليط الضوء على أثر بين متغير البحث (الرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية)ومعرفة نتائجها على عينة البحث.

رابعا- فرضيات البحث: وتنبثق الفرضيات التي بينت استنادا الى :

1-لا يوجد علاقة أثر ذو دلاله معنوية بين لرافعة المالية مع نسبة السيولة القانونية.

خامسا- مجتمع وعينة البحث :

تمثل مجتمع العينة البحث في (المصارف التجارية العاملة والمدرجة في الأسواق المالية العراقية) اذ ان العينة اتخذت (4) مصرفا تجاريا كعينة قصدية للفترة (2012 -2021) .

سادسا- منهج البحث : استنادا الى اهداف البحث ، سيتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي لإيجاد أثر بين المتغيرات والتحقق من صحة الفرضيات ، يتم استعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية ، بالاعتماد على برنامج لأجراء التحليل الاحصائي (Excel- 2016) .

سابعا- حدود البحث :

الحدود الزمانية : تمثلت بالحسابات الختامية لعدد من المصارف التجارية المدرجة في السوق العراقية للأوراق المالية للفترة (2012 -2021) والمنشورة على المواقع سوق العراق للأوراق المالية .

الحدود البحثية : تنحصر الحدود البحثية على البحث واثر بين (الرافعة المالية ونسبة السيولة القانونية)

ثامنا- أدوات جمع البيانات : الحصول البيانات الأولية والثانوية للجانبين النظري والتطبيقي وكما يلي :

الجانب النظري: يتم الاعتماد على مصادر العلمية والاطاريح والرسائل والمجلات والكتب والمقالات العربية والأجنبية ما توفر ورقيا او عن طريق شبكات الانترنيت.

الجانب التطبيقي : تم الاعتماد عبى جمع البيانات والمعلومات من التقارير المنشورة في موقع هيئة سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالمصارف التجارية المبحوثه والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن طريق المواقع الالكترونية .

تاسعا -بعض الدراسات المتعلقة بالرافعة المالية

الدراسات السابقة العربية

1- دراسة الوائل ، 2025	
عنوان الدراسة	الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق
مشكلة	ما هو دور الرافعة المالية في ربحية المصارف الإسلامية في العراق؟
هدف	تحليل واقع النشاط والتطور الحاصل في مؤشرات الربحية المتمثلة ب (معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات ومعدل على الودائع) ، لمصرف التعاون الاسلامي
مجتمع والعينة	تم اختيار مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار والتنمية
أسلوب الدراسة	تم استعمال برنامج معالج الجدول Excl ، والبرنامج الاحصائي spss لاصدار 25 في تحليل الارتباط البسيط
النتائج	قيام المصرف باتباع سياسة تحفظية في منح الائتمان والاستثمار ، نتيجة عوامل بيئية مما أدى الى انخفاض رصيد\ المرابحات والائتمان

2-شهلة ، 2022	
العنوان الدراسة	تحليل أثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
مشكلة	ما مدى تأثير الرافعة المالية على الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر ؟
هداف الدراسة	التعرف على اثر الرافع على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية
مجتمع والعينة	تم اختيار مؤسسة مطاحن عمر بن عمر الفجوج – قائمة - الجزائر
أسلوب الدراسة	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي
النتائج	اختيار الهيكل المالي يكون وفق محددات كمية وكيفية ومحددات أخرى تؤثر عليه.

الدراسة الأجنبية

1-AI- Hawatmah ,2023	
عنوان الدراسة	-The Effect of Financial Leverage On Company,s Capital Structure: Evidence From Developing Market تاثير الرافعة المالية على هيكل راس المال الشركة : ادلة من الأسواق النامية
المشكلة	ما مدى تاثير الراعة المالية على هيمل الراس المال الشركة ؟
هداف الدراسة	دراسة تاثير الرافعة المالية على هيكل راس المال الشركة
مجتمع والعينة	54 شركة اردنية
أسلوب الدراسة	اجراء تحليل الانحدار المتعدد ، واعتمدت على برنامج spss أداة إحصائية
النتائج	يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وهيكل راس المال
2- Kizlidag ,2015	
عنوان	Financial Leverage phenomenon in hositalty industry sub – sector portfolios ظاهرة الرافعة المالية في محافظة القطاعات الفرعية لصناعة الضيافة

مشكلة	اثر الرافعة المالية في محافظة الفرعية لصناعة الضيافة ؟
هـــــــداف الدراسة	التعرف على اثير عوامل الرافعة المالية على نتائج الرافعة المالية في عدد من الشركات
مجتمـــــــع والعينة	تكونت العينة من 415 شركة ومنها مصارف وقطاعات أخرى
اســـــــاليب الدراسة	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي
نتائج	وجود علاقة ذو دلاللة إحصائية بين المتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

اولا :الرافعة المالية : تطرق عدد من الباحثين في دراستهم ، الى مفهوم الرافعة المالية(بأنها استعمال أموال الغير في عملية التمويل بهدف تمويل نشاط المصرف الاستثمارية (خديجة، 2025 : 34).

ووفق (منار ، 2025 : 13) بانه درجة الرافعة المالية مؤشرًا على مدى تعرض الشركة للمخاطر المالية، كما تعكس مقدار التغير في عائد السهم الواحد الناتج عن التغير في أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب

كما عرفة بانها العلاقة بين الأموال الخاصة والأموال التي استدينت بهدف تمويل المصرف لتحقيق الارباح، ((Esther,2025:230)

ويرى (Ginn,2025:90) هي مزيج من حقوق الملكية وديون التي تستخدم منقبل المصارف لتمويل استثماراتها .

، وفي هذا السياق، أشارت دراسة(Damo,2025 : 356) إلى أن الشركات في الأسواق الناشئة التي تعتمد على التمويل الخارجي تمتلك عادة مستوى مرتفعًا من النقدية لتمويل استثماراتها المستقبلية.

بينما توصلت دراسة (Odhiambo,2025:27) إلى أن الرافعة المالية قد تؤثر سلبًا على مستوى الاحتفاظ بالنقدية عندما تُستخدم كوسيلة للحد من مشاكل الوكالة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان الرافعة المالية ببساطة هي اشبه ب استعمال عصا ترفع قرة على التداول باموال تفوق راس مال الحقيقي .

1-أهمية الرافعة المالية: ان من اهم القرارات التي تحدد مصير المصرف في عملها ولغرض التوسع في سوق المنافسة يتوجب على إدارة المصرف ان يدرس جميع قراراته ومن اهم هذه القرارات كيفية الحصول على تمويل خارجي أي تمويل بالرافعة المالية (Nur,2025:81)، من خلال ما تقدم يمكن عرض اهمية الرافعة المالية حسب ما ذكره (20; ,2025, chukwu) (الوائلي ،2019:45) (الكاظم ،2021، 25)

1. تحدد مستوى الدين ومصروفات الفائدة التي يجب ان يتحملها المصرف قبل مقسوم الأرباح على المساهمين ، وان المصروفات الفائدة أيضا تكلفة ثابتة بغض النظر عن مستوى الربح ويجب على المصرف دفع الفائدة .
2. كلما ارتفعت درجة الرافعة المالية زادت درجة المخاطر وكلما انخفضت تنخفض المخاطر يعني هناك تأثير على درجة الاستقلالية المالي للمؤسسة .
3. هناك مفاضلة بين الاثار المفيدة للرافعة المالية (القدرة على كسب المزيد من العوائد) وتأثيرات الرافعة المالية المعززة للمخاطر (التأثير على التكاليف الثابتة بسبب مدفوعات الفائدة) ، اذا أساء المصرف فهم المقايضة ، فسوف يفشل فشل ذريعا .
4. الحفاظ على السيطرة في المصارف ، حيث لا يمتلك الدائنين حق التصويت في الإدارة .

2- العيوب : رغم المزايا لكن أيضا هنالك عدد عيوب يمكن ذكرها ، وكالاتي : , (ALAgBE,2025:139) (Aulia,2025:4)

أ- تدخل الدائنين وسيطرتهم على المؤسسة .

ب- التاخير بالوفاء يؤدي الى إيذاء بسمعة المؤسسة الائتمانية

ج- في حالة مردود الاستثمار اقل من تكلفة الاقتراض يؤدي الى انخفاض العائد على حقوق المساهمين .

3-- مقاييس الرافعة المالية : يمكن توضيح النسب المالية التي تقيس الرافعة المالية .

1- نسبة الرافعة المالية : تتعلق هذه النسبة بإدارة الديون في المصارف اذ انها معينة بتقييم أداء الهيكل التمويلي في المصرف من خلال تحديد مدى اعتماد المصرف على أموال الاخرين لتمويل احتياجاته ويتم احتسابها بالصيغة الاتية (Adiputra,2019 :3:

$$\text{النسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{راس المال الاساسي}}{\text{الموجودات داخل وخارج المديونية اوزان ترجحية}} \times 100 \dots 1$$

2-نسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات :هي النسبة المستخدمة لتتبع هيكل راس المال المصرف وتقيس مدى توجه المصرف لتمويل موجوداتها من أموال الاخرين (عليوي ،2025: 65) زيادة راس المال المصرف من خلال استعمال التمويل الخارجي ويتم قياسه بالصيغة الاتية : (الكاظم ، 2022 : 32)

$$\text{نسبة الديون الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100 \quad \ldots 2$$

ثانيا: نسبة السيولة القانونية : Legal Liquidity Ratio

تمثل نسبة مئوية الزمية يحددها البنك المركزي ، تلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء معين من ودائعها وموجوداتها بشكل سيولة سائلة (النقد والاحتياطيات) او الموجودات قابلة للتحويل بسرعة الى نقد لضمان قدرتها على تلبية الالتزامات قصيرة الاجل وتوفير استقرار مالي ، و لقياس قدرة الاحتياطي الأولية والثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف بجميع الظروف (حميد ،2022"32) وكذلك تعد هذه النسبة من اكثر نسب السيولة موضوعية واستعمالا في مجال تقديم كفاية السيولة ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الاتية :(Wu, : 2025 ; 40).

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحياطيات الاولية+الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \quad \ldots 3$$

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

1: التحليل المالي لمتغيرات البحث الرافعة المالية : تعد بانها قدرة المصرف على تحقيق عائدا اعلى من خلال استعمال الموجودات الثابتة او الديون ويوضح أثار أنماط الاستثمار او التمويل التي يتبناها المصرف وبالتالي فان توظيف الأصل او مصدر الأموال الذي يتعين على المصرف دفع تكلفة او فائدة ثابتة له تأثير كبير على الأرباح المتاحة لمساهمي الأسهم ومن خلال الرافعة المالية يكون المصرف قادر على تضخم العوائد على المساهمين باستعمال الموجودات او الأموال التي تحمل تكلفة ثابتة ويعتمد ذلك على تخطيط المالي .

$$\text{نسبة الديون الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100 \cdots\cdots 2$$

الجدول (1) مؤشر نسبة الرافعة المالية

السنة / مصرف	مصـرف الاسـتثمار العراقي	مصـــرف الشـــرق الاوسط	مصرف اشور	مصرف المتحد
2012	0.68	0.770	0.18	0.085
2013	0.651	0.73	027	0.012
2014	0.492	0.55	0.19	0.048
2015	0.491	0.78	0.027	0.027
2016	0.498	0.791	0.046	0.080
2017	0.50	0.745	0.027	0.427
2018	0.53	0.665	0.01	0.410
2019	0.53	0.593	0.03	0.497
2020	0.50	0.59	0.05	0.565
2021	0.53	0.591	0.044	0.534

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة المبحوثة

يتضح من الجدول أعلاه أن مستويات الرافعة المالية تختلف بين المصارف الأربعة بشكل ملحوظ عبر السنوات، مما يعكس تباينًا في سياساتها التمويلية ومدى اعتمادها على الديون مقابل حقوق الملكية.

الاتجاه العام لكل مصرف: ظهر تحليل مؤشر الرافعة المالية وجود تباين واضح بين المصارف الأربعة خلال الفترة (2012–2021)، مما يعكس اختلاف توجهاتها التمويلية ومستوى اعتمادها على الديون مقارنةً بحقوق الملكية.

لوحظ أن: مصرف الشرق الأوسط حافظ على أعلى مستويات الرافعة المالية، ما يشير إلى اعتمادٍ كبير على التمويل الخارجي لتحقيق التوسع والنمو، ورغم أن ذلك يمكن أن يعزز العوائد في حال نجاح الاستثمار، فإنه يرفع في المقابل من مستوى المخاطر المالية واحتمالية ، حيث كانت النسبة مرتفعة في معظم السنوات (تتراوح بين 0.55 و0.79)، ما يشير إلى اعتماد كبير على الديون، ورغم وجود بعض الانخفاضات في السنوات الأخيرة، إلا أن بقاء النسبة فوق 0.59 يعني استمرار مستوى مرتفع من الرافعة المالية، مما يزيد مخاطر التعثر المالي إذا تراجعت الإيرادات.،

• مصرف الاستثمار العراقي اتجه إلى خفض الرافعة المالية تدريجيًا، بما يدل على سياسة تمويل أكثر تحفظًا تعتمد على حقوق المساهمين، ما يقلل من المخاطر ويعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل ،حيث تبين انخفاضًا تدريجيًا من (0.68) في عام 2012 إلى (0.53) في عام 2021 ، يدل ذلك على تحسن نسبي في الهيكل المالي وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، أي أن المصرف أصبح أكثر اعتمادًا على التمويل الذاتي.

* حيث ان مصرفا آشور والمتحد شهدا تذبذبًا ملحوظًا في الرافعة المالية، ما يعكس تغيرات في استراتيجيات التمويل وربما استجابة مباشرة للظروف الاقتصادية والسوقية، مع توجه متزايد لاستعمال الديون في السنوات الأخيرة لدى مصرف آشور تحديدًا، حيث ان مصرف اشور الدولي ، شهدت النسبة تقلبات واضحة، حيث كانت منخفضة في البداية (0.018 في 2012)، ثم ارتفعت بشكل حاد إلى (0.444 في 2021) ، هذا التغير الكبير يشير إلى تحول في سياسة التمويل نحو زيادة الديون في السنوات الأخيرة، ،و مصرف المتحد، تميّز بانخفاض واضح في النسب خلال الفترة (2012–2015)، ثم ارتفاع تدريجي بعد 2016 ليصل إلى (0.534) في 2021، يعكس ذلك توسعاً في النشاط المصرفي واستعمال الرافعة المالية لتمويل الأصول الجديدة، مع احتمال زيادة المخاطر.

التحليل المقارن بين المصارف : يُعد مصرف الشرق الوسط الأعلى في درجة الرافعة المالية عبر السنوات، مما يجعله الأكثر مخاطرة بين العينة، في المقابل، يُظهر مصرف الاستثمار العراقي درجة استقرار وتحكم أكبر في التمويل بالدين، أما مصرفا اشور الدولي، ومصرف المتحد فيتسمان بتذبذب في النسب، ما يعكس تغيرات في السياسات التمويلية والظروف السوقية.

2- تحليل المالي لنسبة السيولة القانونية : هي المؤشرات التي تقيس السيولة المصارف وأكثرها موضوعية واستعمال في تقييم السيولة، ويقوم بتحديدها قانونا البنك المركزي ، وتعبر عن القدرة الاحتياطيات الأولية الأرصدة النقدية وشبة النقدية على سداد التزامات المصرف المالية في وقت استحقاقها في أي ظرف كان ، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على السيولة العالية التي يتمتع بها المصرف ، وتبلغ هذه النسبة (15%) والجدول (2) يوضح التطور التاريخي لمؤشر السيولة القانونية

الجدول (2) مؤشر نسبة السيولة القانونية

السنة	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف اشور	مصرف المتحد
2012	1.02	1.2	0.9	1.72
2013	0.98	0.98	4.4	1.73
2014	1.01	1.32	2.09	1.81

2015	1.32	1.32	2.15	1.64
2016	0.76	1.1	2.701	1.75
2017	0.82	1.2	2.67	1.7
2018	1.15	1,19	1.751	1.99
2019	0.9	1.2	2.002	2.3
2020	0.88	1.17	2.77	1.99
2021	0.94	1.19	2.511	2.09

الجدول : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية عينة المبحوثة

خلال الجدول، نلاحظ أن مؤشر السيولة القانونية يختلف بين المصارف الأربعة (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف آشور، المصرف المتحد)، ويُظهر تباينًا واضحًا في مستوى التزام كل مصرف بمتطلبات السيولة خلال السنوات.

• مصرف المتحد ومصرف آشور سجلا أعلى مستويات للسيولة في عدد من السنوات، ما يدل على إدارة أكثر تحفظًا للسيولة وتحوطًا لمواجهة المخاطر المحتملة، خاصة في ظل تقلبات السوق العراقية حيث ان المصرف المتحد، أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا واضحًا من (1.72) في 2012 إلى (2.09) في 2021، ما يعكس تحسنًا في كفاءة إدارة السيولة وارتفاع قدرة المصرف على تغطية التزاماته القانونية.

• مصرف الاستثمار العراقي شهد انخفاضًا ملحوظًا في بعض الفترات، خاصة عام 2016، مما يعكس ضغوطًا على إدارة السيولة قد تكون ناتجة عن توسع غير مدعوم بموارد سائلة كافية أو انخفاض في تدفقات الودائع ، حيث ان تتراوح بين (0.94 – 1.32)، أي ضمن نطاق مقبول نسبيًا، ما يعكس استقرارًا في إدارة السيولة وقدرة متوسطة على مواجهة الالتزامات، رغم وجود تقلبات طفيفة.

*ظهر مصرف الشرق الأوسط خلال الفترة (2012–2021) مستويات مستقرة نسبيًا من السيولة القانونية، إذ تراوحت النسبة بين 0.98 و1.32 تقريبًا، مع حفاظه على نسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب، مما يعكس قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية قصيرة الأجل بشكل جيد، يتضح من البيانات أن المصرف يتبع سياسة محافظة ومتوازنة في إدارة السيولة، حيث حافظ على مستويات نقدية واحتياطيات تتناسب مع حجم التزاماته. ورغم بعض التذبذب الطفيف في بعض السنوات، إلا أن الاتجاه العام يعكس استقراراً مالياً ومرونة تشغيلية في مواجهة تقلبات السوق المصرفي العراقي، يدل على ان قدرة المصرف على إدارة السيولة بكفاءة، التزامه بتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالسيولة، اعتماد سياسة متوازنة بين توظيف الأموال في الأنشطة التشغيلية والحفاظ على مستوى آمن من السيولة.

التحليل العام :: يتضح وجود تفاوت بين المصارف في مستوى السيولة القانونية، مما يعكس اختلاف سياسات إدارة الأموال، ، بعض المصارف (مثل المتحد وآشور) أظهرت مرونة مالية وتحسنًا في السيولة بمرور الوقت، ، بينما واجه مصرف الاستثمار العراقي انخفاضًا في النسب خلال بعض الفترات، مما يشير إلى مخاطر سيولة محتملة، الاتجاه العام للمصارف يُظهر سعيًا نحو تعزيز السيولة بعد عام 2016، ربما استجابةً لتوجيهات رقابية أو لتقلبات اقتصادية

المطلب الثاني- الاختبار الاحصائي للمبحث : (الإحصاء الوصفي)

1- **الإحصاء الوصفي لمتغير الرافعة المالية** : تشير النتائج الواردة في الجدول (3) ان المصرف الشرق الأوسط حقق اعلى قيمة لوسط الحسابي (0.70) وانحراف معياري بلغ 0.09) وبلغ اعلى قيمة (0.79) وبلغ ادنى قيمة (0.55)، وان مصرف اشور الدولي حقق ادنى قيمة لوسط الحسابي (0.045) وانحراف معياري بلغ (0.092) ، واعلى قيمة بلغ (0.27) ، في حين حقق ادنى قيمة بلغ (0.012)

الجدول (3) الإحصاء الوصفي لمتغير الرافعة المالية

المصارف	السنوات	وسط حسابي	انحراف معياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
مصرف الاستثمار العراقي	10	0.52	0.06	0.68	0.49
مصرف الشرق الاوسط	10	0.70	0.09	0.79	0.55
مصرف اشور	10	0.045	0.092	0.27	0.012
مصرف المتحد	10	0.24	0.23	0.56	0.012

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد المخرجات برنامج Eviwes12

تعليق لجدول الإحصاء الوصفي الرافعة المالية وجود تباين واضح بين المصارف الأربعة خلال فترة الدراسة، مما يعكس اختلاف سياساتها التمويلية ومقدار اعتمادها على التمويل بالدين مقابل حقوق الملكية، فقد سجل مصرف الشرق الأوسط أعلى متوسط حسابي للرافعة المالية، مما يشير إلى اعتماده الأكبر على الديون في تمويل عملياته المصرفية، وهو ما يعزز قدرته على التوسع وتحقيق عوائد أعلى عند نجاح الاستثمار، لكنه في الوقت ذاته يزيد من حجم المخاطر المالية المحتملة التي يتحملها المصرف نتيجة الالتزامات الثابتة، أما مصرف الاستثمار العراقي فقد حقق متوسطًا معتدلاً يدل على سياسة تمويل متوازنة تميل إلى التحفظ، مما يقلل المخاطر ويعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل. في حين أن مصرف المتحد ومصرف آشور أظهرا تذبذبًا واضحًا في مستويات الرافعة المالية، وهو ما يعكس تغيرات في استراتيجيات التمويل خلال فترة الدراسة، وربما تأثرًا بالظروف السوقية وتوجهات الإدارة المالية في كل منهما، كما أن قيم الانحراف المعياري تشير إلى أن مستوى التشتت في الرافعة المالية كان مرتفعًا نسبيًا لدى بعض المصارف مقارنةً بأخرى، مما يدل على اختلافات في

السياسات التمويلية ومعدلات المخاطرة المقبولة لكل مصرف. هذا التباين يعكس سلوكيات مصرفية مختلفة في إدارة مصادر التمويل، ويؤكد أن المصارف العراقية لا تتبع نمطًا موحدًا في سياسة الرفع المالي، بل تتأثر بعوامل داخلية مثل حجم رأس المال وطبيعة النشاط، وأخرى خارجية مثل الظروف الاقتصادية والبيئية التنظيمي

2-الإحصاء الوصفي لمؤشر نسبة السيولة القانونية

تشير النتائج الجدول (4) ان مصرف الشرق الأوسط حقق اعلى قيمة حيث بلغ وسط حسابي (0.70) وانحراف المعياري بلغ (0.09) واعلى قيمة بلغ (0.79) وادنى قيمة بلغ (0.55) ، حيث ان حصل مصرف اشور ادنى قيمة حيث بلغ وسط حسابي (0.045) ، وبلع انحراف معياري (0.092) وبلغ اعلى قيمة (0.27) وادنى قيمة بلغ(0.012).

جدول (4) الاحصائي الوصفي لمؤشر نسبة السيولة القانونية

مصرف	السنوات	وسط حسابي	انحـــــــــراف معياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
مصرف الاستثمار العراقي	10	0.52	0.06	0.68	0.46
مصرف الشرق الاوسط	10	0.70	0.09	0.79	0.55
مصرف اشور	10	0.045	0.092	0.27	0.012
مصرف المتحد	10	0.24	0.23	0.56	0.012

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviwes12

تعليق الجدول الإحصائي الخاص بنسبة السيولة القانونية وجود تباين واضح بين المصارف الأربعة خلال مدة الدراسة، مما يعكس اختلاف سياسات إدارة السيولة والالتزام بمتطلبات البنك المركزي العراقي، حيث حقق مصرف الشرق الأوسط أعلى متوسط حسابي لمعدل السيولة مقارنة بباقي المصارف، مما يدل على امتلاكه مستويات مرتفعة من السيولة وقدرة جيدة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. ويشير ذلك إلى اتباع سياسة تحفظية نسبيًا في الاحتفاظ بالأصول السائلة، الأمر الذي يعزز الثقة والاستقرار المالي، لكنه قد يشير كذلك إلى عدم استغلال بعض الموارد بكفاءة في التوظيف الاستثماري، أما مصرف الاستثمار العراقي فقد سجّل متوسطًا أقل نسبيًا، مع تذبذب في مستويات السيولة عبر السنوات، مما يعكس ضغوطًا محتملة على السيولة خلال بعض الفترات أو تغيرًا في سياسة إدارة النقد، خاصة في مواجهة ظروف السوق وتقلبات الودائع، وبالنسبة لـ مصرف آشور والمصرف المتحد فقد أظهرا تفاوتًا ملموسًا في نسب السيولة مع أعلى انحراف معياري بين المصارف، مما يدل على تغير مستويات السيولة بشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة، وهو ما قد يعكس فترات من فائض السيولة مقابل فترات اعتماد أكبر على التوظيف الاستثماري أو تراجع في التدفقات النقدية، بشكل عام، توضح نتائج الإحصاء الوصفي أن المصارف العراقية محل الدراسة قادرة على الحفاظ على مستويات سيولة قانونية تتوافق مع المعايير الرقابية، إلا

أن درجات التذبذب بين المصارف تُظهر وجود اختلاف في كفاءة إدارة السيولة، ومدى قدرة كل مصرف على تحقيق توازن بين متطلبات الاحتياطي القانوني واستثمار السيولة في أنشطة مدرة للعائد

3- اختبار اثر بين الرافعة المالية والمؤشر نسبة السيولة القانونية :

جدول (5)

الانحدار التجميعي			
variable	coefficent	t-statistic	Prob
X4	-1.868991	-3.742721	0.0007
C	2.437866	8.279110	0.0000
R-squared	0.375892	Adjusted R-squared	0.284111
D -W	1.991384	Prob(F-statistic)	0.005113
الانحدار الثابت			
X4	4.40	0.033283	0.9737
C	1.175554	2.928500	0.0063
R-squared	0.636528	Adjusted R-squared	0.542729
D -W	2.833462	(Prob(F-statistic)	0.000039
الانحدار العشوائي			
X4	-6.33	-0.572434	0.5705
C	1.749633	6.091897	0.0000
R-squared	0.011330	Adjusted R-squared	-0.04211
D-W	2.317695	(Prob(F-statistic)	0.809941

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12

شير نتائج الانحدار الواردة في الجدول إلى عدم وجود أثر معنوي لدرجة الرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية في المصارف محل الدراسة خلال الفترة (2012–2021). فقد أظهرت نماذج التحليل الثلاثة (الانحدار التجميعي، الانحدار ذو التأثيرات الثابتة، والانحدار العشوائي) أن معاملات الرافعة المالية لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، الأمر الذي يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين المتغيرين، وتعكس هذه النتائج أن المصارف المبحوثة قد تكون قادرة على إدارة سيولتها بشكل مستقل عن مستويات الدين أو الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يشير إلى استعمال سياسات وسيطرة مصرفية فعّالة في إدارة السيولة، سواء عبر الاحتياطيات، أو إدارة الودائع، أو عبر توظيفات مالية قصيرة الأجل قادرة على تغطية الالتزامات

4-اختبار النموذج الملائم للبحث أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) ان الانحدار الثابت هو النموذج الأكثر ملائمة للبحث وذلك السبب عدم تجاوز حاجز 5% اذا نرفض العدم ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (6) نتائج اختبار chow test

Redundant Fixed Effects Tests			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob
Cross-section F	7.409768	(3,3)	0.0007
Crorr-section Chi-square	21.624875	3	0.0001

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

كما يظهر من اختبار Chow Test أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب للدراسة، مما يعني أن خصائص كل مصرف تلعب دورًا مهمًا وتحدث اختلافات بين المصارف أكثر من اختلافات السنوات. وهذا يعزز فكرة أن السياسات الداخلية لكل مصرف، وليس مستوى الرافعة المالية، هي التي تؤثر بشكل أكبر في مستويات السيولة القانونية، وبشكل عام، فإن النتيجة تؤكد أن الاعتماد على التمويل بالديون لم يؤثر بشكل مباشر على قدرة المصارف على الاحتفاظ بنسبة السيولة القانونية المطلوبة، وهو ما قد يعود إلى، متطلبات رقابية صارمة من البنك المركزي العراقي ، و تجنب المصارف الإفراط في المخاطر التمويلية ، و توفر مصادر تمويل مستقرة مثل الودائع، مما ساهم في الحفاظ على مستويات السيولة دون تأثر واضح بالرافعة المالية .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات:

أولا :الاستنتاجات

1- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الرافعة المالية ونسبة السيولة القانونية ، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستعمال نماذج الانحدار (التجميعي، الثابت، العشوائي) عدم وجود تأثير معنوي لدرجة الرافعة المالية على السيولة القانونية في المصارف المبحوثة خلال فترة الدراسة، وهو ما يتفق مع الفرضية الأساسية للبحث

2- اعتماد المصارف العراقية بدرجات متفاوتة على التمويل الخارجي ، بينت النتائج المالية تباين مستوى الرافعة المالية بين المصارف الأربعة، حيث سجل مصرف الشرق الأوسط أعلى مستوى اعتماد على الديون، مقابل مستويات أقل في مصرف الاستثمار العراقي، مما يعكس اختلاف سياسات التمويل بين المصارف.

3. استقرار نسبي في مستويات السيولة القانونية ، أظهرت النتائج أن جميع المصارف حافظت على سيولة قانونية جيدة نسبيًا مع تباين واضح بين المصارف، إذ سجل مصرف آشور والمصرف المتحد أعلى مستويات سيولة خلال عدة سنوات، ما يشير إلى قدرة جيدة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

4. غياب التأثير المباشر بين سياسات الاقتراض ومستوى السيولة، رغم التباين في نسب الديون بين المصارف، إلا أن مستوى السيولة لم يتأثر بصورة واضحة، مما يشير إلى أن المصارف قد تكون قادرة على إدارة التزاماتها بطرق أخرى مثل زيادة الاحتياطيات أو الاعتماد على موارد التمويل الذاتية.

5. تأثير العوامل الاقتصادية المحلية والتنظيمية ، تشير النتائج إلى أن المصارف العراقية تتأثر بالسياسات الرقابية للبنك المركزي والمتغيرات الاقتصادية المحلية، والتي قد تحد من تأثير الرافعة المالية على السيولة مقارنة بالأسواق الأخرى

ثانيا :التوصيات

1. تعزيز إدارة الأصول ذات العائد ، ضرورة تعزيز الاستثمار في الأصول المدرة للدخل والتخلص من الأصول منخفضة العائد بهدف تحسين الربحية ودعم المخصصات والسيولة المستقبلية للمصارف.

2. مراجعة سياسات التمويل ، توجيه المصارف إلى مراجعة سياسات الاقتراض والتمويل لضمان الاستعمال الأمثل للديون بما يحقق التوازن بين السيولة والربحية ويحد من مخاطر التعثر.

3. التركيز على جودة السيولة وليس فقط كميتها ، العمل على تحسين جودة الأصول السائلة، وليس فقط نسبتها، لضمان استجابة فعالة للصدمات المالية وتقلبات السوق.

4. التوسع في أدوات إدارة السيولة ، استعمال أدوات إدارة مخاطر السيولة مثل تنويع مصادر التمويل، وتفعيل خطوط الائتمان الطارئة، واعتماد النماذج التنبؤية لإدارة السيولة.

.5 تعزيز الإفصاح والشفافية، تحسين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الرافعة المالية والسيولة في التقارير المالية بهدف تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين كفاءة اتخاذ القرار.

.6 تكثيف الدراسات المستقبلية ، توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمل مؤشرات مالية إضافية مثل الربحية، جودة الأصول، وكفاية رأس المال لمعرفة درجة الترابط مع الرافعة المالية والسيولة في القطاع المصرفي العراقي

قائمة المصادر :

أولا -التقارير

التقارير السنوية من المصارف العراقية للمدة (2012 – 2021)

ثانيا – المصادر العربية

1. الكاظم ، سرمد سالم ،(2022 " **تاثير الرافعة المالية في المؤشرات الهشاشة المالية – دراسة تطبيقية لعدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق .
2. الوائلي ، رغد كريم ، والزبيدي ، حمزة فايق ،(2019) ، " **الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق** " ، بحث مقدم في المؤتمر الوطني الرابع لطلبة دراسات العليا ،المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية ،مجلة دراسات محاسبة والمالية ، المجلد 15 ، العدد 50 ، العراق
3. حميد ، عباس محمد ، (2022)، "**تأثير الملاءة المالية على هيكل التمويل – دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، العراق .
4. خديجة, غنومات, لبنى, & بلعمري. (2025)،" **تقييم المخاطر المرتبطة باستعمال الرافعة المالية دراسة حالة فيالبنك الوطني الجزائريوكالة غرداية**(Doctoral dissertation," جامعة غرداية-كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير).
5. عليوي، نشات ، (2019)،" **أثر الرافع المالي على الأداء المالي الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي "**، رسالة ماجستير في قسم المصارف، كلية الاقتصاد ، جامعة حماة ، سوريا.

6- منار ، مخلوقي ، ايناس ، بوقزولة ،(2025) ،" **تحليل الأداء المالي باستعمال اثر الرافعة المالية – دراسة مقارنة بين شركتين صيدال وبيوفام خلال فترة 2011- 2022** " ، رسالة ماجستير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ، معهد العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جزائر .

ثالثا :المصادر الأجنبية

1-Abubakar, A. O., & Anyonje, S. A. (2025). Financial Leverage and Corporate Financial Performance: A Comprehensive Review. East African Finance Journal, 4(2), 34-54.

2- Adiputra, I. G. (2021, August). The Influence of Profitability and Financial Leverage on Dividend Policy: An Evidence from Manufacturing Industrial Companies in Indonesia. In International Conference on Economics, Business, Social, and Humanities (ICEBSH 2021) (pp. 1346-1350). Atlantis Press.

3- Aulia, S. D., Ulupi, I. G. K. A., & Khairunnisa, H. (2025). THE EFFECT OF CASH HOLDING, DIVIDEND PAYOUT RATIO AND FINANCIAL LEVERAGE ON INCOME SMOOTHING PRACTICES. International Journal of Current Economics & Business Ventures, 5(21-

4- ALAGBE, E. A., & SHITTU, S. A. (2025). Effect of Accounting Conservatism on Financial Leverage: Evidence from Listed Pharmaceutical Companies in Nigeria. Journal of Accounting, Finance, and Contemporary Management Research, 2(1), 134-152.

5-Bensaadi, I. (2025). The U-Shaped Effects of Financial Leverage and Firm Size on Cash Holding in Indonesia. Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura, 27(3), 400-410.

6-Chukwu, P. D. E., & Efanga, U. O. (2025). Firm profitability on financial leverage of listed industrial goods firms in Nigeria. AMAMIHE Journal of Applied Philosophy, 23(1)8-

7-Darno, D., & Gelatan, L. (2025). PENGARUH FINANCIAL LEVERAGE, PROFITABILITY DAN EARNING PER SHARE TERHADAP INCOME SMOOTHING DENGAN CORPORATE GOVERNANCE SEBAGAI MODERASI PADA PERUSAHAAN PERBANKAN DI BEI PERIODE 2020-2022. Jurnal Ekonomi dan Bisnis, 3(2), 348-388.

8-Esther,Obonyo Awuor , &Dr Opuodho, Gordon,Dr Ochieng , LinusIsaac,(2025),' Financial Leverage and Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Kenya" , Research Bridge Publisher , International Journal of Social Science and Humanitiees Research,Vol .3,Issue2,pp: (225-238).

9- Ginn, W., & Saadaoui, J. (2025). Impact of supply chain pressures on financial leverage. International Review of Financial Analysis, 98, 103883

10- Kizildag , M ,(2025) ,Financial leverage phenomenon in hospitality industry sub-sector Portfolios , International Journal of Contemporary Management.

11- Muiruri WN, Wepukhulu JM (2018). Effect of financing decisions on financial performance of listed companies at the Nairobi Securities Exchange, Kenya. Journal of International Business, Innovation and Strategic Management , 2 (3), 101-114..

12-Nur'Amria, A. R., Ali, I. M. A., & Sinen, K. (2025). The Moderating Role of Profitability: Market Value Edge, Debt-to-Equity Ratio, Earnings Per Share, and Financial Leverage on Stock Prices. Atestasi: Jurnal Ilmiah Akuntansi, 8(2), 79-88

13-Odhiambo, J. D., Murori, C. K., & Aringo, C. E. (2025). Financial leverage and firm performance: An empirical review and analysis. East African Finance Journal, 4(1), 25-35.

14- Wu ,Daifeng,(2025) ,' Research on the lmpact of Financial Leverage on Corporate lnvesment Decisions' , school of Accounting ,Tianfu college of southwestern University of Finance and Economics,Chengdu,China, proceedings of ICEMGD 2025 symposium ;the 4th lnternational conferene on applied Economics and policy studies DOI;10.54254/2754-1169/2025BJ25610